شرح متن قطر الندى

لفضيلة الشيخ أبي حذيفة محمود الشيخ حفظه الله

معهد الدين القيم بإشراف فضيلة الشيخ

أبي الحسن علي بن مختار الرملي حفظه الله

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد؛

فهذا أيها الإخوة بارك الله فيكم المجلس الثاني والثلاثون من مجالس شرح (قطر الندى وبل الصدى) لابن هشام الأنصاري –رحمه الله تعالى- ،واليوم نتحدث عن آخر منصوب من الأسماء وهو المستثنى، فباب اليوم هو باب الاستثناء.

قال المؤلف – رحمه الله-: (والمستثنى بإلا) والمستثنى معطوف على ما قبله، عندما ذكر النواصب المفعولات ثم ذكر الحال والتمييز قال: (والمستثنى بإلا : من كلامٍ تامٍّ موجَبٍ نحو {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ}[البقرة:٢٤٩] فإن فُقِدَ الإيجاب تَرجَّحَ البدلُ في المتصل نحو {ما فعلوه إلا قليلٌ منهم}[النساء:٦٦]. والنصبُ في المنقطع عند بني تميمٍ - ووجب عند الحجازيين - نحو {مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ}[النساء:١٥٧]).

المستثنى هو اسم مذكور بعد (إلا) أو إحدى أخواتها، مُخالفا في الحكم لما قبلها كقوله تعالى: {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ} الحكم أنه (شربوا منه)، جاءت (إلا) بعدها اسم يُراد به الاستثناء يُخالف ما قبله (قليلا)، خالف (القليل) ما قبل (إلا) فاستثني من الشرب، هذا هو الاستثناء، وهذا هو المستثنى.

وعندنا جملة الاستثناء عادة يكون فيها مستثنى، ومستثنى منه، وأداة استثناء، الأداة إما أن تكون حرفا، وإما أن تكون اسما ، وإما أن تكون فعلا.

حرفا مثل: (إلا)، فعلا مثل: (خلا، عدا، حاشا)، وهذه أيضا قد تكون حروفا؛ يعني هذه الثلاثة (عدا، خلا، حاشا) بإمكانك أن تعتبرها أفعالا، وبإمكانك أن تعتبرها حروفا، مثال الاسم: (غير، سوى)هذه أسماء، لذلك يُقال أدوات الاستثناء؛ لأن منها ما هو حرف، ومنها ما هو فعل، ومنها ما هو اسم، هذه مسألة.

المسألة الثانية: أن الاستثناء قد يكون تاما وقد يكون ناقصا، عندما ذكرتُ أن جملة الاستثناء فيها ثلاثة أركان: المستثنى؛ هذا الذي يأتي بعد (إلا) أو أحد أخواتها هذا يسمى المستثنى، وأداة الاستثناء، والمستثنى منه؛ الذي يأتي قبل (إلا) أو أحد أخواتها، هذه أركان جملة

الاستثناء، قد تكون هذه الجملة تامة؛ أي تجد فيها الأركان الثلاثة (المستثنى منه، الأداة، المستثنى)، وقد تكون جملة الاستثناء ناقصة أو غير تامة؛ يُفقد فيها المستثنى منه، فقط هذه.

إذا وُجِدَ (المستثنى منه) فجملة الاستثناء تامة، وإذا فُقِد (المستثنى منه) فجملة الاستثناء غير تامة أو ناقصة. هذه مسألة

إذن عرفنا ما هي جملة الاستثناء التامة، وما هي جملة الاستثناء الناقصة، بماذا؟ بوجود المستثنى منه من عدم وجوده، إذا وُجِد المستثنى منه فالجملة تامة، وإذا فُقِد المستثنى منه فالجملة ناقصة، هذه مسألة.

المسألة الثالثة: قد تكون جملة الاستثناء موجَبَة، وقد تكون منفية، كيف ذلك؟ إذا كان الكلام على الإثبات (جاء الطُّلاب إلا خالداً) (جاء الطلاب) هذا إثبات، هذه تسمى جملة مُوجَبَة، إذا جاء في الجملة نفي، أو نهي، أو استفهام، فهذه جملة منفية تقول: (ما جاء الطلاب إلا خالداً) طبعا يُقال (خالداً و خالدٌ)، (ما جاء) نَفيتْ، (لم يأت أحد إلا المجتهدون) هذه منفية، هذه المسألة الثالثة.

هذه المسألة التي ذكرتها (الثانية والثالثة) ينبني عليها كيف تُعرب (المستثنى) الذي يأتي بعد (إلا أو أحد أخواتها)، تنظر إلى الجملة هل هي تامة أو ناقصة، هل هي موجَبَة أو منفية، ثم بعد ذلك تنظر في الأداة (إلا أو أحد أخواتها) وعلى ذلك تحكم، وهذا هو الذي سنبدأ فيه.

قال المؤلف: (والمستثنى بإلا: من كلامٍ تامٍ موجَبٍ) يعني إذا كانت جملة الاستثناء تامة موجَبَة والأداة (إلا) -أولا نتكلم عن الأداة (إلا) اترك بقية الأدوات- هذه الأداة (إلا) والجملة تامة موجَبَة؛ تامة يعني يوجد المستثنى منه، قال نحو: {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ}.

طبعا قوله: (والمستثنى بإلا) يعني أيضا من المنصوبات، نعود إلى درسنا، نحن نتكلم عن ماذا؟ عن المنصوبات، قال: (وينصب المستثنى بعد إلا – بإلا- إذا كانت الجملة تامة موجَبَة) إذن يكون المستثنى منصوبا كقوله تعالى: {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ} هذه تامة، (شربوا) يوجد المستثنى منه؟ نعم، الضمير هذا يعود على المستثنى منه، هل هي موجبة؟ نعم، لا يوجد نفي ولا نهي ولا استفهام، إذن طالما أن الجملة تامة بوجود المستثنى منه، وأنها موجَبَة؛ لا يوجد نفي ولا نهي ولا استفهام، إذن الاسم بعد (إلا) وهو المستثنى ما إعرابه؟ يكون منصوبا، لذلك قال تعالى: {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ} (قليلاً): مستثنى منصوب .

قال المؤلف: (فإن فُقِدَ الإيجاب) يعني كانت الجملة منفية ماذا نعربها؟ قال: (تَرجَّحَ البدلُ في المتصل) مسألة رابعة؛ هذا الاستثناء قد يكون استثناءً منقطعاً وقد يكون متصلاً.

الاستثناء المتصل: أن يكون المستثنى بعضا من المستثنى منه (قرأتُ الكتابَ إلا صفحة) صفحة من الكتاب مستثنى منه، أن يكون المستثنى بعضا من المستثنى منه؛ هذا يسمى استثناءً متصلا.

أما الاستثناء المنقطع: أن لا يكون المستثنى بعضا من المستثنى منه (جاءَ القومُ إلا سيارة) (سيارة) ليست بعضا من القوم، أليس كذلك؟ {فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ}[البقرة:٣٤] (إبليس) ليس من الملائكة هذا استثناء منقطع.

وهذا يقول بعض الناس إبليس من الملائكة، ما الدليل؟ {فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ} فهو من الملائكة ولم يسجد، لذلك استثناه الله! لا، لا، عندنا دليلان على أن إبليس ليس من الملائكة، أولا: الدليل من القرآن العظيم في سورة الكهف {فَسَجَدوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ}[الكهف:٥٠] هذا الدليل الأول ويكفينا، ولكن عندنا دليل كذلك من النحو؛ وهو أن هذا من باب الاستثناء المنقطع، ولك أن تقول أننا أخذنا بالدليل الثاني من بعد الدليل الأول وهو الذي في القرآن، عندما جاء في القرآن قوله تعالى: { فَسَجَدوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ} فهنا نقول: دلّت هذه الآية على أن قوله تعالى في سورة البقرة وغيرها { فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ} أنّ هذا استثناء منقطع؛ لأن إبليس ليس بعضا من الملائكة بدلالة الآية.

هذا هو الاستثناء المنقطع والمتصل.

قال المؤلف –رحمه الله-: (فإن فقد الإيجاب) يعني كان الاستثناء منفيا، قال: (تَرجَّحَ البدلُ في المتصل) إذا كان الاستثناء منفيا متصلا ترجَّحَ البدل، إما أن تعربه على النصب، وإما أن تعربه على البدل، البدل ماذا؟ البدل مما قبلَه، من المستثنى منه لو كان موجودا، فإن كان مرفوعا رفعت، وإن كان منصوبا نصبت، وإن كان مخفوضا خفضت، طبعا البدل أرجح في الاستثناء المنفي المتصل، أو تعربه منصوبا، يجوز ذلك، ولكن ما هو الأرجح؟ أن تعربه على البدل، هذا إذا كان الاستثناء منفيا متصلا.

قال نحو: {ما فعلوه إلا قليلٌ منهم}[النساء:٦٦] (ما فعلوه) فُقِدَ الإيجاب والمستثنى منه موجود، فيأتي بعد (إلا) الاسم على البدل، المستثنى منه مرفوع؟ نعم مرفوع (فعلوهُ) الضمير واو الجماعة فاعل، (قليلٌ) جاءت مرفوعة لماذا؟ بدل من المستثنى منه مرفوع، يجوز النصب؟ يجوز، ولكن الأرجح البدل، لا نقول الرفع بل البدل، قد يكون البدل منصوبا، نقول مثلا: (ما ضَرَبَ الناسُ أحداً إلا خالداً) (أحداً) مفعول به منصوب، (إلا خالداً) بدل منصوب من أحداً.

(ما ضربتُ إلا خالداً) هنا المستثنى منه محذوف وهو المفعول به، هذا ليس فقط ليس مُوجَباً بل كذلك ناقصاً، فالكلام فقط عن فَقْدِ الإيجاب؛ جملة فُقِدّ فيها الإيجاب، فهذا المثال لا ينطبق على هذه الحالة.

قال: (فإن فُقِدَ الإيجاب تَرجَّحَ البدلُ في المتصل نحو: {ما فعلوه إلا قليلٌ منهم}، أما إذا كان استثناءً منقطعا قال: (والنصبُ في المنقطع عند بني تميمٍ - ووجب عند الحجازيين -) أي ترجَّحَ النصب عند بني تميم في المنقطع، ووجب النصب عند الحجازيين في المنقطع، نحو: قال تعالى:{مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ}[النساء:١٥٧].

إذن عندنا الاستثناء المنفي قد يكون متصلا وقد يكون منقطعا، إذا كان متصلا ترجَّحَ البدلُ مع جواز النصب، وإذا كان منقطعا فبنو تميم يرجّحون النصب مع جواز البدل، أما الحجازيون فلا

يرجّحون بل يوجبون النصب، لذلك قال تعالى:{مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ} (اتّباعَ) منصوب.

هذا إذا كان الكلام تاما مُوجَبا يكون منصوبا، إذا كان منفيا ترجّحَ البدل في المتصل مع جواز النصب؛ إذا كان الاستثناء متصلا، وإذا كان الاستثناء منقطعا فعند التميميين ترجَّح العكس؛ النصب مع جواز البدل، وعند الحجازيين وجه واحد وهو النصب وليس البدل في الاستثناء المنقطع.

قال المؤلف –رحمه الله-: (ما لم يتقدم فيهما فالنصبُ، نحو قوله:) إذا كانت جملة الاستثناء منفية على التفصيل السابق الذي قبل قليل بشرط، ما هو؟ قال: (ما لم يتقدم فيهما)، أي طالما أن تركيب الجملة على ما هي وهو: المستثنى منه، ثم بعده الأداة، ثم بعده المستثنى.

أما إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فلا يجوز بوجه ولا بحالٍ أن تقول بدل، لماذا؟ البدل تابع، ولا يجوز أن يكون التابع سابقا لمتبوعه، لذلك قال (ما لم يتقدم فيهما) أي يتقدم المستثنى على المستثنى منه في الاستثناء المنفي، سواء كان متصلا أو كان منقطعا.

قال: (فالنصبُ) تنصبه دائما، نحو قوله:

وما لي إلا أحمدَ شيعةٌ ... وما لي إلا مذهبَ الحق مذهبُ

(شيعةٌ)و (مذهبُ) الثانية هذه مستثنى منه تأخرت وتقدم عليها (أحمد) وهو المستثنى، وتقدم (مذهبَ الحق) وهو مستثنى تقدم على المستثنى منه، فجاء المستثنى منصوبا دائما.

قال المؤلف –رحمه الله-: (أو فُقِد التمام) الذي أخذناه قبل قليل في حال كانت الجملة تامة، سواء كانت مُوجَبة، أو منفية، إذا كانت مُوجَبة على ماذا؟ على النصب، إذا كانت منفية فإذا كان الاستثناء متصلا قلنا البدل أرجح من النصب، وإذا كان مُنقطعا قلنا التميميون يقولون النصب أرجح من البدل مع جواز الاثنين، والحجازيون يوجبون النصب ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه فيجب النصب، هذا كله إذا كانت الجملة تامة.

إذا كانت الجملة ليست تامة، ماذا يعني ليست تامة؟ أي فُقِدَ المستثنى منه، قال: (أو فُقِد التمام)، ماذا نفعل؟ قال: (فعلى حسب العوامل) أي احذف (إلا)، هذا يسمى استثناءً مُفرَّغاً، احذف (إلا) من كلامك أو عند الإعراب كأن (إلا) غير موجودة ثم أعرب، على حسب العوامل؛ إذا كانت الجملة تحتاج إلى فاعل فهذا الاسم يكون مرفوعا، إذا مفعول به يكون منصوبا وهكذا.

قال نحو: {وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ}[القمر: ٥٠] (وما أَمْرُنا) أين المستثنى منه؟ محذوف، هذا يسمى جملة استثناء ناقصة، ماذا نعرب بعد (إلا)؟ نحن نتكلم عن (إلا) فقط لا نتكلم عن أخواتها، ماذا نعرب الاسم الذي بعد (إلا) وهو المستثنى؟ على حسب العوامل كأن (إلا) غير موجودة ثم أعرب، جاءت (واحدةٌ) مرفوعة، فاعل.

قال: (ويسمى مُفَرَّغاً) أي هذا الاستثناء يسمى مُفَرَّغا، قال عندي في الشرح: ويسمى هذا الاستثناء مُفَرَّغا؛ لأن ما قبل (إلا) تَفرَّغَ للعمل فيما بعدها، عَمِلَ فيها ولم يُوجد.

لكن هذه الجملة الناقصة لا تأتي إلا منفية لا تكون مُوجَبة، لذلك قال تعالى: {وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ} فتجد أنه سبقه نفي، أو سبقه استفهام كقوله تعالى: {فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ} [الأحقاف:٣٥]، هكذا تكون الجملة ، لا تَجِد جملة ناقصة ومُوجَبة، تقول مثلاً: (جاء إلا محمداً)؟ لا يصلح، فالجملة التامة قد تكون موجبة وقد تكون منفية، لكن الجملة الناقصة؛ أي التي لا يوجد فيها المستثنى منه، تأتي منفية أو يسبقها استفهام. انتهينا من (إلا).

قال المؤلف –رحمه الله-: (ويستثنى بـ"غير وسوى") أيضا يكون الاستثناء بـ(غير وسوى)، وهذه (غير و سوى) أسماء، (إلا) حرف، (غير وسوى) أسماء وبعد الاسم يأتي مَخفوضا، مضاف ومضاف إليه.

قال: (ويستثنى بـ"غير وسوى" خافِضَيْنِ، مُعْرَبَيْنِ بإعراب الاسم الذي بعد إلا) أولا: المستثنى بعد (غير وسوى) يكون مخفوضا من باب المضاف إليه، ماذا نعرب (غير وسوى)؟ ضع في ذهنك (إلا) قبل (غير وسوى) وعلى القاعدة الأولى؛ إذا كان تاما مُوجَبا ماذا نفعل؟ يكون منصوبا، إذا كان تاما منفيا ماذا نفعل؟ ننظر هل هو استثناء متصل أو منفصل، إذا كان ناقصا ماذا نفعل؟ نعربه على حسب العوامل، وهكذا، هذا في (غير وسوى).

أما المستثنى بعد (غير وسوى) فهو مخفوض، لكن ماذا نعرب هذا الاسم (غير وسوى) ماذا نعربه؟ نضع في أذهاننا (إلا) وعلى القاعدة التي ذكرناها في الأول.

مثال ذلك : (حضرَ الناسُ غيرَ حامدٍ) (حضرَ الناسُ) جملة تامة موجبة، وفيها استثناء (حامدٍ)، و(حامدٍ) جاءت بعد (غير) فهي مجرورة، لكن (غير) هذه منصوبة، تخيل أن (إلا) قبلها فهذه التامة الموجبة يكون بعد (إلا) منصوبة فجاءت (غير) منصوبة.

عرفنا ماذا نعرب (غير وسوى)؟ المستثنى بعد (غير) يكون مخفوضا؛ لأن (غير وسوى) أسماء، أما (غير وسوى) ضع في ذهنك قبلها (إلا) ثم على القاعدة في (إلا)، (حضرَ الناسُ غيرَ خالدٍ) لماذا قلت (خالدٍ) مجرورة؟ (حضرَ الناسُ) جملة تامة موجبة فبعد (إلا) يكون منصوبا، فتخيل (غير) هي بعد (إلا)، لو قلت (ما حضر الناسُ غيرَ خالدٍ)؟ يجوز أن أقول (ما حضرَ الناسُ غيرَ خالدٍ) و (ما حضرَ الناسُ غيرُ خالدٍ) إما على البدل أو على النصب، والبدل أرجح، أليس كذلك؟ لو قلت: (ما حضرَ الناسُ غيرَ سيارةٍ) فتقول: (ما حضرَ الناسُ غيرُ سيارةٍ) فالنصب أرجح وهذا عند التميميين من باب الاستثناء المنقطع، مع جواز البدل (غيرُ سيارةٍ)، عند الحجازيين لا بُدَّ أن تنصب (ما حضرَ الناسُ غيرَ سيارةٍ).

كل ذلك كأننا وضعنا قبل (غير) (إلا).

قال المؤلف –رحمه الله-: (وبـ "خلا وعدا وحاشا" نواصبَ وخوافضَ وبـ "ما خلا" وبـ "ما عدا" و "ليس" و "لا يكون" نواصبَ) عندنا أدوات استثناء أخرى وهي: (خلا، عدا، حاشا) و (ما خلا، ما عدا، ليس، لا يكون).

أما (خلا، عدا، حاشا) فهذه إما أن تعتبرها أفعالا فبعدها يكون فاعلا مُستَتِراً، والمستثنى يكون مفعولا به منصوبا، لذلك قال: (نواصب)، و(خوافض) أي أن تعتبرها حروفا.

تقول: (جاءَ الطلابُ خلا عادلاً) أو (جاءَ الطلابُ خلا عادلٍ)، إذا قلت (عادلاً) فمفعول به منصوب على اعتبار أن (خلا) فعل، وإذا قلت (عادلٍ) فهذه على اعتبار أن (خلا) حرف، هذه(خلا، و عدا، وحاشا) قال نواصب وخوافض.

وعندنا أيضا (ما خلا، و ما عدا، و ليس، و لا يكون) إذا كانت الأدوات (ما خلا ، ما عدا) أي سبق (خلا، عدا) ما المصدرية، أو جاء (ليس) ويُراد الاستثناء أداة للاستثناء، أو كلمة (لا يكون) ويُراد الاستثناء، فبعدها نواصب، إذا قلت بـ(ما خلا، ما عدا) مفعول به منصوب، وإذا قلتَ (ليس، لا يكون) فخبر منصوب.

تقول: (قرأتُ الكتابَ ليس صفحةً) (صفحةً) خبر منصوب، لكن هنا (ليس) مُراد بها الاستثناء، و(قرأتُ الكتابَ ما عدا صفحةً) هذا مفعول به منصوب.

إذن عندنا الأدوات (إلا) على القواعد التي ذكرناها قبل قليل، و (غير و سوى) تخيل أن قبلها إلا، لكن بعد (غير وسوى) المستثنى يكون مجرورا مضاف إليه، وعندنا (خلا، وعدا، وحاشا) فهذه بعدها المستثنى إما منصوبا على أن (خلا، وعدا، وحاشا) أفعال، أو تعتبرها أحرفا فما بعدها مجرور، وعندنا (ما خلا، وما عدا) فمنصوب دائما المستثنى، وعندنا (ليس، ولا يكون) فمنصوب دائما. أما (ما عدا، وما خلا) فمنصوب لأنه مفعول به، وأما (ليس، ولا يكون) فمنصوب لأنه خبر.

من باب الفائدة: بعد (ليس) وبعد (لا يكون) الأداة مع المستثنى تأتي في محل نصب، مثلا: (قرأتُ الكتابَ ليسَ صفحةً) قلنا (صفحةً) خبر منصوب لِلَيس، و(ليسَ صفحةً) هذه في محل نصب حال.

نتوقف عند هذا القدر سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.